

التغيرات البيئية في العالم العربي خلال عشر سنوات.. وضع متفاقم رغم الجهود المبذولة

منتدى البيئة والتنمية يستعد لعرض نتائج استطلاع بيئي شمل 22 بلدا عربيا

وأعلنت 12 دولة عربية عن أهداف للطاقة المتجددة، تتجاوز 20 في المائة، بينها المغرب والإمارات والأردن والجزائر ومصر والسعودية وتونس.

يشار أن المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) سيعرض تقريره السنوي العاشر "البيئة العربية في عشر سنين" خلال مؤتمره السنوي الذي سيعقد في بيروت في شهر نونبر المقبل. وسيروصد التقرير التغيرات البيئية خلال العقد الماضي، مركزا على التغيرات في الإدارة والسياسات البيئية ومجالات المياه والطاقة والغذاء وتنوعية الهواء والبحث العلمي البيئي والاقتصاد الأخضر، محاولا تناول مكان القوة والضعف واستخلاص النتائج واقتراح إجراءات تقويمية ترسم خارطة طريق نحو مستقبل أفضل.

وتشكل البلدان العربية أكبر منطقة عجز غذائي في العالم. ومن حيث القيمة النقدية، سجلت الفجوة الغذائية العربية الإجمالية زيادة كبيرة من 18 مليار دولار أميركي العام 2005 إلى 34 مليار دولار العام 2014، لذلك خلص التقرير إلى ضرورة تخفيف الهدر وتحسين الإنتاجية وزيادة الموازنات المخصصة للأبحاث الزراعية، والتعاون الإقليمي.

وتضع الاتجاهات الحالية لاستخدام الطاقة الاقتصادات العربية ضمن أقل البلدان كفاءة على الصعيد العالمي، فمساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة ما تزال هامشية في حدود 3.5%، لكن التوقعات إيجابية في الغالب، بحيث يتوقع بأن يتضاعف حجمها حتى العام 2020.

بالتشريعات البيئية، في حين أن 24 في المائة يتطلعون للتطوع في أي نشاطات بيئية، كما أن 17 في المائة ليس لديهم مانع في دفع ضرائب للبيئة.

وتدهورت نوعية الهواء في البلدان العربية، وتضاعفت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وفقا لما أظهرت المستويات المسجلة لتلوث الهواء في المدن العربية، إذ تراوحت بين 5 و10 أضعاف الحدود القصوى التي حددتها منظمة الصحة العالمية.

وتتفاقم ندرة المياه في المنطقة العربية، نظرا لمحدودية موارد المياه العذبة المتجددة وتدهور جودتها، وتزايد النمو السكاني ونقص الأموال لتمويل البنى التحتية للمياه، علما بأن نحو 40% من السكان العرب يعيشون في فقر مائي مطلق.

■ محمد التفراوتي

انطلقت مسيرة رصد وتحديد أولويات البيئة العربية وسبل التواصل بين الجمهور والمسؤولين قبل سنة 2006 كبادرة مميزة لأول مرة في الوطن العربي أطلقتها مجلة "البيئة والتنمية" التي يديرها الأستاذ نجيب صعب، ورئيس المنتدى العربي للبيئة والتنمية، وذلك من خلال استطلاع بيئي شمل 18 بلدا عربيا يروم كهدف استراتيجي وضع سياسات بيئية تستجيب لتطلعات الناس.

وعرضت نتائج الاستطلاع في سياق تقرير تحليلي في مؤتمر إقليمي حاشد حول "الراي العام العربي للبيئة" من تنظيم مجلة "البيئة والتنمية"، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وصندوق أوبك للتنمية الدولية.

وبين الاستطلاع الأول أن السبب الرئيسي للتدهور البيئي، وفق الجمهور العربي، هو عدم الالتزام بالتشريعات والقوانين. وقد اختار الجمهور تلوث الهواء والنفايات والأسمدة والمبيدات الزراعية وضعف الوعي ومصادر المياه كأبرز المشكلات البيئية. وقال نجيب صعب كلمته الشهيرة آنذاك: "لقد قال الجمهور كلمته، وعلى الحكومات أن تسمع".

وشكل هذا التقرير، حينها، حصيدا دراسة كبيرة وهامة جدا، حيث التقى صناع القرار والإعلام والجمهور، من مسؤولين ورؤساء منظمات إقليمية ودولية، وباحثين وخبراء بيئيين، ورؤساء تحرير صحف، وممثلين عن المجتمع المدني، وعن القطاع.

وتأسس المنتدى العربي للبيئة والتنمية الذي ضم بين أعضائه أهم الخبراء ورواد البيئة العربية والدولية. وتواصلت الإصدارات السنوية لتقارير أكاديمية رصدت الإشكالات الكبرى للمشاهد البيئي العربي امتدت لعقد من الزمن وشملت عموم الظواهر البيئية وتشعباتها المختلفة.

وبعد عقد من العمل الدؤوب وقف المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) وقفة تأملية ومقاربية تشاركية مع الراي العام والجمهور العربي من خلال استطلاع ثان للراي العام في 22 بلدا عربيا من ضمنها المغرب، شارك فيه أكثر من عشرين ألف عربي.

وأفادت نتائج الاستطلاع أن الجمهور العربي يتفق والخبراء في أن تغير المناخ، مشكلة "خطرة" في بلدانهم. كما أن الوضع البيئي العربي، استمر في التدهور طوال العقد الأخير، وأن 61 في المائة من المشاركين في الاستطلاع، قالوا إن وضع البيئة في بلدانهم يتراجع، مقابل 80 في المائة يعتقدون بأنه سيبقى.

ويعتقد نحو 95 بالمائة من المشاركين في الاستطلاع بأن بلدانهم لا تتصدى بما يكفي للتحديات البيئية، وأن الحكومات لا تبذل ما يكفي لهذا الغرض ولإدارة البيئة على نحو صحيح.

وتراجع وضع البيئة العربية في مختلف الجوانب، لكنه "أحرز تقدما على بعض الجبهات، والتحسين المتواضع الذي حصل، مهدد في حال استمرار الصراعات والحروب وعدم الاستقرار".

وعلى المشاركين في الاستطلاع أسباب التدهور البيئي في بلدانهم إلى سوء الإدارة البيئية، وعدم الالتزام بتشريعاتها وضعف أجهزة حماية البيئة وموازنتها.

وأوضحت نتائج الاستطلاع أن 27 في المائة عبروا عن رغبتهم في المشاركة بالحملات البيئية، و25 في المائة مستعدون للانضمام

نجيب صعب أمين عام المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد)

المغرب نجح في إدخال البيئة ضمن منظومة شاملة للتنمية المستدامة على المستوى الوطني



نجيب صعب

● كيف تقيمون وضع المغرب في سياق هذه التقارير على مستوى قطاعات المياه والطاقة والهواء والغذاء والاقتصاد الأخضر؟

● أبرز ما تحقق في المغرب إدخال البيئة في منظومة التنمية المستدامة على المستوى الوطني، نحو متكامل. فالتعامل مع قضية تغير المناخ فرض الربط بين المياه والطاقة والغذاء في حزمة من الحلول. وقد يكون التحول الجدي إلى الطاقة المتجددة أبرز ما تم تحقيقه في المغرب، حيث تجاوزت الالتزامات نسبة 52 في المائة مع حلول سنة 2030، وهذا يمثل أعلى الأرقام عالميا على صعيد إدخال الطاقة المتجددة إلى مزيج الطاقة خلال فترة لا تتجاوز 15 سنة. والأبرز أن المغرب بدأ في التنفيذ ولم يكتف بالخطط.

● قام المنتدى باستطلاع للراي العام العربي في 22 دولة عربية. ماهو وضع البيئة العربية عامة والمغرب خاصة خلال السنوات العشر الماضية في سياق هذا الاستطلاع؟

● أظهر استطلاع للراي العام أجراه "أفد" في 22 بلدا أن الجمهور العربي يتفق والخبراء على أن البيئة استمرت في التدهور طوال السنين العشر الأخيرة. فقد وجد 60 في المائة أن وضع البيئة في بلدانهم يتراجع، بينما تعتقد غالبية عظمى وصلت إلى 95 في المائة أن بلدها لا يقوم بما يكفي للتصدي للتحديات البيئية، وأن الحكومات لا تبذل ما يكفي لهذا الغرض ولإدارة البيئة بشكل صحيح.

وقد شهد العقد الماضي انتقالا ملموسا للبلدان العربية نحو الاقتصاد الأخضر. فمن الصفر تقريبا في اعتماد أنظمة اقتصاد الأخضر أو استراتيجيات مستدامة، أدرجت سبعة بلدان، من بينها المغرب، عناصر الاقتصاد الأخضر والاستدامة في خططها. وأعطى هذا إشارة قوية للقطاع الخاص لزيادة الاستثمارات أضعافا، وخصوصا في الطاقة المتجددة. وما زالت المنطقة عامة تعاني تحديات كبيرة في موارد المياه العذبة.

ويلاحظ أن مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة لا تزال هامشية في حدود 3.5 في المائة كمتعد عام للمنطقة العربية كلها. إلا أن التوقعات إيجابية في الغالب، بحيث يتوقع أن يتضاعف حجمها حتى سنة 2020. وأعلنت 12 دولة عربية عن أهداف للطاقة المتجددة، تتجاوز 20 في المائة، بينها المغرب والإمارات والأردن والجزائر ومصر والسعودية وتونس.

وقد تدهورت نوعية الهواء في البلدان العربية، فوصلت المستويات المسجلة لتلوث الهواء في المدن العربية إلى ما بين 5 و10 أضعاف الحدود القصوى التي حددتها منظمة الصحة العالمية.

ومن أجل ضمان الانتقال الناجح إلى بيئة أفضل كدعامة أساسية للتنمية المستدامة، تحتاج البلدان العربية عاجلا إلى ترجمة إعلاناتها البيئية واستراتيجياتها الإقليمية الكثيرة إلى برامج عمل ملموسة. ولا بد من الإشارة إلى أن الاستقرار السياسي والأمن في البلدان العربية يشكلان شرطا ضروريا لصياغة وتنفيذ خطط استراتيجيات طويلة الأجل للتنمية المستدامة، تشمل البيئة.

■ حاوره: محمد التفراوتي

● عرف المشهد البيئي العربي خلال السنوات العشر الأخيرة تحولات مهمة وأكبرها المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) بتقارير وأزمة هاربت مختلف الأبعاد والمناحي. ما هي أبرز ملامح هذه المشهد؟

● وضع البيئة في العالم العربي تراجع في جوانب كثيرة، لكنه أحرز تقدما طفيفا على بعض الجبهات. غير أن التحسن المتواضع الذي حصل مهدد بالزوال في حال استمرار الصراعات والحروب وعدم الاستقرار. هذا هو الاستنتاج الرئيسي الذي توصل إليه التقرير الجديد للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) وعنوانه "البيئة العربية في عشر سنين"، الذي يطلق في المؤتمر السنوي العاشر للمنتدى في بيروت في 2 نوفمبر المقبل.

على المستوى الإقليمي، وعلى رغم عشرات الاستراتيجيات والخطط الخاصة بالبيئة والتنمية المستدامة التي اعتمدها جامعة الدول العربية، لم يحرز تقدم ملموس في التطبيق. أما على الصعيد الوطني، فقد تعززت المؤسسات البيئية بوجه عام، مما أسفر عن بعض التحسينات في الإدارة البيئية. وبرز التحول الرئيسي في السياسة العامة في الإصلاحات الأخيرة في أسعار الطاقة والمياه، بما في ذلك البلدان الرئيسية المنتجة للنفط في مجلس التعاون الخليجي. وبالإضافة إلى إصلاح سياسات الدعم، شهدت المنطقة تقدما في اعتماد سياسات الطاقة المتجددة، بما فيها أهداف وخطط عمل لكفاءة الطاقة وسياسات الطاقة المتجددة.

خبراء: الحفاظ على النظم البيئية بالمغرب.. أكبر تحد خلال العقود المقبلة

المشروع يمكن تقسيمها إلى أهداف مباشرة (على المدى القصير) وأخرى غير مباشرة (بعيدة الأمد)، وذلك عبر حملة من المبادرات ضمنها جمع المعطيات المتعلقة بتقييم التدفق البيئي لسبو على مستوى سد علال الفاسي، وتقديم مبدأ التدفق البيئي، وترويج المنهج الشامل كمنهج رائد لتقييم التدفقات البيئية بالمغرب.

واندرجت هذه الورشة في إطار دراسة رائدة موجهة لتحديد التدفق البيئي على مستوى سد علال الفاسي، بهدف ضمان الجودة البيئية للمياه السطحية والحفاظ على التنوع البيولوجي لجاري المياه، وفق وكالة الحوض المائي لسبو. وانجزت هذه الدراسة من خلال أبحاث متعددة التخصصات في إطار شراكة بين وكالة الحوض المائي لسبو وبرنامج (الشراكة بين الصندوق العالمي للطبيعة وجمعية مدرسي علوم الحياة والأرض)، وتمحورت حول التدفق البيئي الذي يجب تطبيقه على مستوى سد علال الفاسي.

بالمعهد العلمي بالرباط بأن استعمال الموارد المائية عبر العالم ساعد على تهيئة مكثفة وإنشاء بنيات تحتية على مستوى مجاري المياه، مما تسبب في اختلالات وظيفية للنظم البيئية المائية.

وقال فخاوي "إنه فضلا عن الهواجس البيئية، يمكن أن يمس هذا الوضع بعض الخدمات الحالية كإنتاج الماء الصالح للشرب أو الخدمات المستقبلية من خلال التأثير على دينامية التوظيف البيئي".

وتابع أنه على المستوى الوطني ولايلاء اهتمام خاص بسد علال الفاسي، تم الشروع في إنجاز دراسات متعددة التخصصات في إطار مشروع حول التدفق البيئي الذي من المقرر تطبيقه على مستوى حوض سبو، بما يمثل مرحلة أولية نحو تحسين قاعدة معطيات تخص طرق تدبير الأحواض المائية، مضيفا أن الهدف من ذلك هو القدرة على تطبيق مقاربات مماثلة من أجل تحقيق نتائج أفضل وتوزيع أكثر تكافؤا للمياه. وخلص المتحدث إلى أن مرامي هذا



وسجلت سميرة الحوات مديرة وكالة الحوض المائي لسبو أن تتبع جودة المياه عموما على وجه الخصوص، مبني على محددات فيزيائية وكيميائية وبكتيرية للمياه من دون الأخذ في الاعتبار المعيار البيئي.

وأضافت الحوات أنه انطلاقا من هذا المعنى، برزت فكرة هذا المشروع لتقييم الحالة البيئية للمياه السطحية لنهر لسبو، على أن مستقبل مياه الأنهار مرتبط بمدى تقدير والمعرفة العميقة بالنظم البيئية المتميزة التي تحتضنها والموارد الحيوية التي توفرها للإنسان، وكذا الدعم القانوني والمؤسسي القوي لإليات التدبير.

وذكرت بان حوض سبو يحتضن ساكنة تناهز 6.2 مليون نسمة، ضمنها 30 في المائة يقيمون بمنطقة سهل الساييس التي تشمل الحاضرتين فاس ومكناس ونحو عشرة مراكز حضرية. كما أن الساكنة الحضرية التي تقطن في 73 مدينة ومركز بالحوض فيقدر عددها بـ 3.7 مليون نسمة، في حين أن ساكنة العالم القروي تقم بأزيد من 6 آلاف دوار. ومن جانبه، أفاد محمد فخاوي خبير

أكد خبراء التماص في إطار ورشة فاس، مؤخرا، أن تدبير الماء والحفاظ على النظم البيئية والمياه العذبة بالمغرب يشكّلان أكبر تحد في العقود المقبلة.

وشددوا خلال ورشة حول التدفق البيئي بحوض سبو، نظمت بمبادرة مشتركة لبرنامج (الشراكة بين الصندوق العالمي للطبيعة وجمعية مدرسي علوم الحياة والأرض) ووكالة الحوض المائي لسبو، على أن مستقبل مياه الأنهار مرتبط بمدى تقدير والمعرفة العميقة بالنظم البيئية المتميزة التي تحتضنها والموارد الحيوية التي توفرها للإنسان، وكذا الدعم القانوني والمؤسسي القوي لإليات التدبير.

وحسب المتحدثين، فإن مصادر الضغط البشرية كتكثيف استخدام الأراضي والاستغلال المفرط للمياه الجوفية والطلب المتزايد على المياه بسبب النمو الديمغرافي والاقتصادي، عوامل تساهم في هشاشة النظم البيئية للمياه العذبة والطلب المرتبط بها.